

لان الثالث فرع الاولين في المطابقة وعدمها والاول على الصل
 القياس دون الثاني او الاضافة فرع معينان اشار الى الاول
 وهو الاكثر بقوله فلو كان اسم التفضيل المضاف للزيادة عليه
 اي على المضاف اليه الدال عليه الاضافة وشروطه اسم شرط
 اسم التفضيل المضاف في اقامة هذا المعنى ودخوله فيما هو لول
 اسم التفضيل في مفهوم المضاف اليه وان كان خارجا بحسب
 الاوادة لئلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه والجمله معتدلة
جاز المطابقة للموصوف لعدم المنافع المذكورة والا فاول مع التذكير
 وان كان موصوفه غير ما اشار اليه فاعلم ان في كون المفضل
 عليه مذكورا له والا اى وان لم يكن اسم التفضيل للزيادة على ما
 اضيف اليه فقط بل للزيادة مطلقا فبطا بقى موصوفه لعدم
 الشبهة ويعمل اسم التفضيل في مظهره رفع على الفاعلية
 ولا ينصب المفعول اتفاقا فيقدر في قوله مع وهو علم
 من يضل فعل ناصب كعلم واما العمل في المسئلة فجاز
 بغير شرط بلازم اذ لم يرفع ظاهرا وكذا العمل في الفرف
 والحال والتمية لانهما مولات ضعيفة يكفها رتبة الفعل
 واما العمل في المظار فله شرط بينها بقوله في نحو ما رأيت

رجلا احسن

رجلا احسن في عنية الحال الكمال منه في عين زيد بزيادة اسم تفضيل
 يكون سفة لمجول مفتي والضمير الرجوع الى الموصوف يكون في
 متعلقه ويدخل من التفضيل على ضمير فاعله مقيد بحال ترك
 ظا بطة الكافية لغرضه وصعوبة فهمه وانكفى بالتشبيه
 والتمثيل لوضوح لا سيما على المبتدى وقد سبق واذا اوجبه ترك
 الدليل ولو كون اسم التفضيل بمعنى فعلة اذ النفس في
 الكلام يتوجه الى القيد فيبقى الزيادة فيبقى اصل الفعل
 فيكون احسن مثلا بمعنى حسن مع انه لو لم يعمل على رفع
 اسم التفضيل على الخبرية وما بعده على الابداء يلزم الفصل
 بينه وبين معموله اعني منه باجتناب وهو المبتدى ولو عمل
 يكون فاعلا لا اجنبا وجاز من عين زيد بزيادة حذف الضمير
 الجور من منه وكلمة في او نحوها في نحو المثال المذكور مع بقاء
 البواق على حالها وكعين زيد احسن فيها الكمال بزيادة
 رجلا احسن في عنية الكمال الى اخره في المثال الاول نحو **الفعل الماضي**
 هذه العبارة ونحوها وفي هذا المثال من التفضيلية
 مقدره بعد الكمال في لزم الفصل العمل الماضي
 ما فصل دل بالوضع على ما ماضى المضى او زمان او حدث